ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد التاسع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2026م
www.ajsp.net

"مقترح إنشاء عملة رقمية خليجية موحدة قائمة على تقنية البلوكشين (Blockchain): نحو إعادة هندسة النظام النقدي الخليجي"

إعداد الباحث:

المستشار / زياد أحمد سند محمد بن سند

مستشار استراتيجي في التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات
ماجستير هندسة مدنية – كلية الهندسة والبترول– جامعة الكويت

DOI Nubmer: https://doi.org/10.36571/ajsp/8917

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار التاسع – العدد التاسع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2026م
www.ajsp.net

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إمكانية إنشاء عملة رقمية خليجية موحدة قائمة على تقنية البلوكشين، تُصدر بشكل اتحادي من البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في إطار تعزيز التكامل الاقتصادي والمالي وتسريع التحويلات النقدية البينية. تنطلق الدراسة من واقع عملي يتمثل في أن التحويلات المالية بين دول المجلس قد تستغرق من يوم إلى ثلاثة أيام عمل عبر أنظمة التسوية التقليدية، مما يترتب عليه كلفة زمنية ومالية، ويحد من كفاءة السيولة ورأس المال.

تعتمد الدراسة منهجًا تحليليًا وصفيًا قائمًا على مراجعة الأدبيات المتخصصة في العملات الرقمية للبنوك المركزية الصادرة عن بنك التسويات الدولية (BIS, 2021) وصندوق النقد الدولي (IMF, 2022)، بالإضافة إلى الاستناد إلى نظرية مناطق العملة المثلى (Mundell, 1961) لتقييم مدى ملاءمة البيئة الخليجية لعملة موحدة رقمية. كما تقدم الدراسة تصورًا مؤسسيًا مبسطًا لبنية عملة رقمية اتحادية (GCC–CBDC) تعتمد على بلوكشين مُصرَّح بها (Permissioned Blockchain)، وتعمل عبر التطبيقات المصرفية الرسمية للبنوك والمؤسسات المالية.

تشير النتائج التحليلية إلى أن إنشاء عملة رقمية خليجية موحدة من شأنه أن يقلل زمن التحويلات إلى نطاق زمني شبه فوري (قد يصل إلى ثوانٍ معدودة وفقًا للتصميم التقني)، وتُخفض كلفة التسوية، وتعزز كفاءة السيولة، وتدعم نمو التجارة البينية، كما تُسهم في تسهيل حركة السياحة والسفر، وشراء وتملك العقارات عبر الحدود، وتمويل البعثات الدراسية والتبادل العلمي، وذلك من خلال منصة دفع رقمية موحدة تعمل داخل النظام المصرفي الخليجي.

وتخلص الدراسة إلى أن إنشاء عملة رقمية خليجية موحدة لا يمثل مجرد تطوير تقني، بل خطوة استراتيجية في مسار التحول الرقمي والسيادة النقدية الإقليمية، شريطة وجود إطار قانوني اتحادي واضح، وحوكمة نقدية منضبطة، وتدرج مرحلي في التطبيق.

الكلمات المفتاحية: العملة الرقمية الخليجية؛ البلوكشين؛ الاتحاد النقدي الرقمي؛ التحويلات المالية البينية؛ التكامل الاقتصادي الخليجي؛ السيادة النقدية الرقمية.

مقدمة البحث:

يشهد النظام النقدي العالمي تحولًا بنيويًا متسارعًا بفعل التطور في تقنيات السجلات الموزعة (Distributed Ledger Technology – DLT)، وعلى رأسها تقنية البلوكشين، التي أعادت تعريف مفهوم الثقة والتسوية في الأنظمة المالية الحديثة. وقد أشار بنك التسويات الدولية إلى أن غالبية البنوك المركزية حول العالم تدرس أو تطور نماذج لعملات رقمية سيادية تُعرف بـ العملة الرقمية للبنك المركزي (Central Bank Digital Currency – CBDC)، باعتبارها امتدادًا رقميًا للنقد السيادي (Bank for International Settlements [BIS], 2021). كما يؤكد صندوق النقد الدولي أن العملات الرقمية السيادية قد تُسهم في تعزيز كفاءة المدفوعات، وتقليل كلفة المعاملات العابرة للحدود، وتعزيز الشمول المالي (IMF, 2022).

في السياق الخليجي، يتمتع مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدرجة عالية من الترابط الاقتصادي والتجاري، وبتقارب ملحوظ في السياسات النقدية، لا سيما في ظل ربط معظم العملات الخليجية بالدولار الأمريكي. غير أن البنية التحتية للمدفوعات البينية ما تزال تعتمد على أنظمة تسوية تقليدية متعددة الطبقات، تشمل أنظمة التسوية الإجمالية اللحظية (Real–Time Gross Settlement – RTGS) على المستوى الوطني، ثم الربط بينها عبر قنوات مصرفية عابرة للحدود، مما يؤدي في كثير من الحالات إلى تأخر زمني يتراوح بين يوم إلى ثلاثة أيام عمل قبل اكتمال التسوية النهائية.

هذا التأخر لا يمثل مسألة إجرائية فحسب، بل يترتب عليه كلفة اقتصادية تتمثل في تجميد السيولة مؤقتًا، وارتفاع كلفة رأس المال، ومخاطر تأخير التسوية، وهي عوامل تؤثر بصورة مباشرة على كفاءة النظام المالي الإقليمي (Committee on Payments and Market Infrastructures [CPMI], 2020).

إلى جانب ذلك، تشهد دول مجلس التعاون تزايدًا ملحوظًا في حركة السياحة والسفر البيني بين المواطنين والمقيمين، مدفوعًا بالتقارب الاجتماعي وسهولة التنقل وارتفاع مستوى الدخل. كما تتنامى عمليات شراء وتملك العقارات عبر الحدود داخل دول المجلس، إضافة إلى توسع التبادل التجاري والاستثماري، وازدياد أعداد الطلبة المبتعثين للدراسة في جامعات الدول الأعضاء. إن هذه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المتداخلة تتطلب بنية دفع موحدة وسريعة وموثوقة، تُمكّن الأفراد والشركات من إجراء معاملاتهم المالية بصورة فورية عبر التطبيقات المصرفية الرسمية، دون تعقيد تحويل العملات أو انتظار التسوية، وهو ما يجعل من البنية النقدية عنصرًا حاسمًا في دعم التكامل الاقتصادي والاجتماعي الإقليمي.

من هذا المنطلق، تبرز فكرة إنشاء عملة رقمية خليجية موحدة، تصدر عن إطار اتحادي للبنوك المركزية الخليجية، وتُتداول رقميًا عبر المنصات المصرفية والتطبيقات الإلكترونية، كحل عملي يعزز التكامل المالي ويواكب التحول الرقمي العالمي. ويستند هذا التوجه إلى مبادئ نظرية مناطق العملة المثلى التي طرحها Mundell (1961)، والتي ترى أن نجاح العملة الموحدة يرتبط بارتفاع مستوى التكامل التجاري وحركة عوامل الإنتاج، وهي خصائص تتوافر بدرجة معتبرة في البيئة الخليجية.

الهوية البصرية المقترحة وشعار العملة الرقمية

لا تقتصر العملة الرقمية على بعدها التقني والنقدي، بل تمثل كذلك رمزًا سياديًا يعكس الهوية الاقتصادية المشتركة. وعليه، يقترح أن يُصمَّم شعار العملة الرقمية الخليجية الموحدة على نحو يعكس الهوية النقدية المشتركة والبعد السيادي للمشروع، دون الاكتفاء باعتبارات جمالية شكلية. ويمكن أن يستند الرمز إلى حرف لاتيني مُشتق من كلمة Gulf أو الاختصار GCC، بوصفه دالًا على الانتماء الإقليمي في السياق المالي الدولي، حيث تتعامل الأنظمة المصرفية ومنصات الدفع مع رموز مختصرة معيارية.

ويوضح الشكل (1) تصورًا مقترحًا للرمز البصري للعملة الرقمية الخليجية الموحدة، بما يعكس البعد السيادي والهوية الاقتصادية المشتركة



شكل (1): الرمز المقترح للعملة الرقمية الخليجية الموحدة (GCC-CBDC)

وفي الوقت ذاته، يُستحسن أن يتضمن الشعار عنصرًا عربيًا يعكس الهوية الثقافية واللغوية المشتركة لدول المجلس، بما يحقق توازنًا بين البعد العالمي للنظام المالي الرقمي والخصوصية الحضارية للمنطقة. ويُعزَّز هذا البعد الرمزي بإدراج ست نجوم تمثل الدول الأعضاء، ليس بوصفها عناصر زخرفية، بل كإشارة مؤسسية إلى الشراكة المتكافئة داخل الإطار الاتحادي.

كما يمكن أن تُدمج خريطة دول مجلس التعاون بصورة مجردة في خلفية الرمز، للدلالة على الوحدة الجغرافية والاقتصادية التي تستند إليها العملة الرقمية المقترحة. ويُفضَّل أن يُعبَّر عن التنوع النقدي التاريخي (ريال، دينار، درهم) بطريقة رمزية مندمجة داخل التصميم، بما يعكس انتقال هذه المسميات من كيانات وطنية منفصلة إلى مظلة رقمية اتحادية مشتركة، دون إلغاء خصوصيتها التاريخية.

وعليه، فإن الشعار المقترح لا يُنظر إليه كعنصر بصري فحسب، بل كأداة رمزية تُجسد مفهوم السيادة النقدية الرقمية المشتركة، وتعزز الثقة المؤسسية، وتدعم القبول المجتمعي للمشروع ضمن إطار اتحادي منظم. كما يُفضل أن يُصمَّم الرمز وفق نهج رقمي أولًا (Digital-first design) ليكون ملائمًا للعرض في التطبيقات المصرفية ومنصات الدفع والمحافظ الرقمية. فالرموز النقدية لا تؤدي وظيفة جمالية فحسب، بل تسهم في تعزيز الثقة والانتماء النقدي المشترك، كما تجلّى في تجربة اليورو داخل الاتحاد الأوروبي.

إن إدراج هوية بصرية موحدة يعزز البعد الرمزي والسيادي للمشروع، ويُسهِم في قبوله مجتمعيًا، خاصة في ظل التحول المتزايد نحو المدفوعات الرقمية.

مشكلة الدراسة

رغم ما حققته دول مجلس التعاون الخليجي من مستويات متقدمة في التكامل الاقتصادي والتجاري، ورغم التشابه النسبي في الأطر النقدية والسياسات المالية، إلا أن البنية الحالية للمدفوعات والتحويلات المالية البينية لا تزال تعتمد على أنظمة تسوية وطنية منفصلة، مرتبطة ببعضها عبر قنوات مصرفية تقليدية. ويترتب على ذلك أن التحويلات النقدية بين دول المجلس قد تستغرق من يوم إلى ثلاثة أيام عمل حتى تكتمل التسوية النهائية، خاصة في المعاملات ذات الطبيعة التجارية أو المؤسسية.

تشير تقارير لجنة أنظمة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق المالية إلى أن بطء التسوية العابرة للحدود يمثل أحد أبرز معوقات كفاءة الأنظمة المالية الإقليمية، لما يسببه من تجميد للسيولة وارتفاع في كلفة رأس المال ومخاطر تسوية (CPMI, 2020). كما يؤكد بنك التسويات الدولية أن تقنيات العملات الرقمية للبنوك المركزية يمكن أن تسهم في معالجة أوجه القصور في المدفوعات العابرة للحدود، لا سيما من حيث السرعة والتكلفة والشفافية (BIS, 2021).

تتمثل أبرز مظاهر الحاجة في ارتفاع حجم التجارة البينية، وتوسع الاستثمار العقاري والمالي عبر الحدود، ونمو حركة السياحة والسفر، وزيادة أعداد الطلبة والبعثات الدراسية بين الجامعات الخليجية.

ومع ذلك، لا توجد حتى الآن منصة نقدية اتحادية رقمية تُتيح تسوية فورية موحدة، أو عملة رقمية مشتركة تُستخدم عبر التطبيقات المصرفية الرسمية بشكل مباشر داخل دول المجلس.

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

هل يمكن إنشاء عملة رقمية خليجية موحدة قائمة على تقنية البلوكشين، تُصدر ضمن إطار اتحادي منظم، بحيث تُسهم في تسريع التحويلات المالية البينية، وخفض تكلفتها، وتعزيز التكامل الاقتصادي دون الإخلال بالاستقرار النقدي والسيادة المالية لكل دولة عضو؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما مدى ملاءمة البيئة الاقتصادية الخليجية لإنشاء عملة رقمية موحدة وفقًا لنظرية مناطق العملة المثلى (Mundell, 1961)؟
2. ما الإطار المؤسسي والقانوني الأنسب لإصدار عملة رقمية اتحادية؟
3. كيف يمكن أن تسهم تقنية البلوكشين في تحقيق تسوية فورية وآمنة للمدفوعات البينية؟
4. ما الآثار الاقتصادية المتوقعة على التجارة والاستثمار والسيولة المالية؟

إن معالجة هذه الإشكالية تمثل خطوة أساسية لفهم الجدوى الواقعية للمشروع، بعيدًا عن الطرح النظري المجرد أو الحماس التقني غير المدعوم بتحليل مؤسسي واقتصادي متكامل.

فرضيات الدراسة

انطلاقًا من الأدبيات المتعلقة بكفاءة أنظمة المدفوعات العابرة للحدود، والتي تشير إلى أن بطء التسوية وتعدد الوسطاء يؤديان إلى ارتفاع الكلفة ومخاطر الطرف المقابل (CPMI, 2020)، ومن نتائج الدراسات التي توضح أن العملات الرقمية للبنوك المركزية يمكن أن تحسن سرعة المدفوعات وتقلل تكلفتها (BIS, 2021؛ IMF, 2022)، وبالاستناد إلى نظرية مناطق العملة المثلى التي تربط بين درجة التكامل الاقتصادي ونجاح العملة الموحدة (Mundell, 1961)، تُصاغ فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة

إن إنشاء عملة رقمية خليجية موحدة قائمة على تقنية البلوكشين ضمن إطار اتحادي منظم من المتوقع أن يسهم في تحسين ملموس في كفاءة التحويلات المالية البينية بين دول مجلس التعاون مقارنة بالنظام التقليدي القائم.

الفرضيات الفرعية

1. اعتماد عملة رقمية اتحادية يعمل على تقليص زمن التسوية المالية بين دول المجلس من نطاق زمني يمتد لأيام عمل إلى تسوية شبه فورية، نتيجة إلغاء طبقات الوساطة المتعددة.
2. التسوية الفورية عبر البلوكشين تؤدي إلى خفض كلفة التحويلات المالية البينية من خلال تقليل كلفة السيولة المحتجزة ومخاطر التسوية العابرة للحدود.
3. تحسين كفاءة أنظمة الدفع البينية يسهم في تعزيز حجم التجارة والاستثمار العابر للحدود داخل مجلس التعاون، نظرًا للعلاقة الإيجابية بين كفاءة البنية التحتية المالية والنشاط الاقتصادي الكلي (IMF, 2022).
4. البيئة الاقتصادية الخليجية، في ضوء مستويات التقارب الاقتصادي وحرية حركة رأس المال، تُعد ملائمة من الناحية النظرية لتطبيق نموذج عملة رقمية موحدة، وفقًا لمعايير مناطق العملة المثلى (Mundell, 1961).
5. إصدار العملة الرقمية ضمن هيكل حوكمة اتحادي واضح يحد من المخاطر النظامية المحتملة، ويحافظ على الاستقرار النقدي والسيادة المالية للدول الأعضاء.

ملاحظات منهجية

تم اشتقاق هذه الفرضيات من:

- أدبيات كفاءة المدفوعات العابرة للحدود (CPMI, 2020).
- مبادئ تصميم العملات الرقمية للبنوك المركزية (BIS, 2021).
- تحليلات صندوق النقد الدولي بشأن الأثر الاقتصادي للمدفوعات الرقمية (IMF, 2022).
- الإطار النظري لمناطق العملة المثلى (Mundell, 1961).

أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة والفرضيات المطروحة، تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتحليلية المتكاملة، وذلك على النحو الآتي:

الهدف الرئيسي

تحليل الجدوى الاقتصادية والمؤسسية لإنشاء عملة رقمية خليجية موحدة قائمة على تقنية البلوكشين، وتقييم قدرتها على تحسين كفاءة التحويلات المالية البينية وتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

الأهداف الفرعية

1. تحليل واقع أنظمة التحويلات المالية البينية الحالية

تقييم طبيعة أنظمة التسوية المعمول بها بين دول المجلس، ومدى تأثيرها على زمن التحويل وكلفة السيولة ومخاطر التسوية، في ضوء تقارير البنية التحتية للمدفوعات العابرة للحدود (CPMI, 2020).

2. دراسة الأساس النظري لملاءمة العملة الموحدة الرقمية في البيئة الخليجية

تحليل مدى انطباق معايير نظرية مناطق العملة المثلى (Mundell, 1961) على دول مجلس التعاون، ومدى توافر مقومات الاتحاد النقدي الرقمي.

3. استعراض التجارب والمبادئ الدولية المتعلقة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية

الاستفادة من مبادئ تصميم CBDC الصادرة عن بنك التسويات الدولية (BIS, 2021) وتحليلات صندوق النقد الدولي (IMF, 2022)، واستخلاص ما يتلاءم مع الخصوصية الخليجية.

4. تقديم تصور مؤسسي وتقني مبسط لعملة رقمية خليجية موحدة (GCC-CBDC)

اقتراح نموذج حوكمة اتحادي وهيكل إصدار منظم، يعتمد على بلوكشين مُصرَّح بها، مع قابلية التكامل مع التطبيقات المصرفية الرسمية.

6. تحليل الأثر الاقتصادي المتوقع للعملة الرقمية الموحدة

تقدير أثرها على:

- تسريع التحويلات المالية.
- خفض كلفة السيولة.
- تنشيط التجارة البينية.
- تسهيل السياحة والسفر.
- دعم الاستثمار العقاري والعلمي بين دول المجلس.

6. تقييم المخاطر المحتملة ووضع إطار عام لإدارتها

تحليل المخاطر النظامية والسيبرانية والنقدية المحتملة، واقتراح آليات حوكمة تقلل من هذه المخاطر.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من تداخلها مع ثلاثة مستويات رئيسة: المستوى النقدي، والمستوى الاقتصادي، والمستوى الاستراتيجي–السيادي، وذلك في سياق التحول الرقمي العالمي للأنظمة المالية.

أولًا: الأهمية النقدية والمؤسسية

تُسهم الدراسة في تطوير فهم علمي لإمكانية إنشاء عملة رقمية اتحادية في إطار إقليمي يتمتع بدرجة عالية من التقارب النقدي. وفي ظل التحول العالمي نحو العملات الرقمية للبنوك المركزية، كما تشير تقارير بنك التسويات الدولية (BIS, 2021)، فإن البحث في نموذج خليجي موحد يمثل إضافة نوعية للأدبيات المتعلقة بالاتحادات النقدية الرقمية.

كما تقدم الدراسة تصورًا مؤسسيًا متوازنًا يجمع بين:

- السيادة النقدية الوطنية.
- الحوكمة الاتحادية.
- الكفاءة التشغيلية.

وهو بعد لم يُعالج بصورة كافية في السياق الخليجي ضمن الدراسات المنشورة.

ثانيًا: الأهمية الاقتصادية

تمثل كفاءة أنظمة الدفع أحد المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادي، إذ تؤكد الأدبيات أن خفض كلفة التحويلات وتسريع التسوية يسهمان في تعزيز التجارة والاستثمار (IMF, 2022؛ CPMI, 2020). وفي البيئة الخليجية، حيث تتزايد حركة السياحة والسفر

البيني، وتملك العقارات عبر الحدود، والتبادل التجاري والعلمي، فإن وجود عملة رقمية موحدة قابلة للاستخدام عبر التطبيقات المصرفية الرسمية يمكن أن:

- يقلل تكاليف تحويل العملات.
- يسرّع تنفيذ الصفقات التجارية.
- يسهل المدفوعات السياحية والتعليمية.
- يعزز كفاءة السيولة في القطاع المصرفي.

وعليه، فإن الدراسة تسهم في توضيح العوائد الاقتصادية المحتملة لمشروع العملة الرقمية الموحدة من منظور مبسط قابل للفهم وصياغة السياسات.

ثالثًا: الأهمية الاستراتيجية والسيادية

في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، أصبح التحكم في البنية التحتية للمدفوعات جزءًا من مفهوم السيادة النقدية الرقمية. وتشير تحليلات صندوق النقد الدولي إلى أن العملات الرقمية السيادية قد تقلل الاعتماد على أنظمة تسوية خارجية وتعزز الاستقلال النقدي (IMF, 2022).

ومن هذا المنطلق، فإن إنشاء عملة رقمية خليجية موحدة لا يمثل فقط تحسينًا تقنيًا، بل خطوة استراتيجية في مسار تعزيز المكانة المالية الإقليمية، وبناء بنية تحتية نقدية رقمية مستقلة تعكس الوزن الاقتصادي لدول المجلس.

رابعًا: الإضافة العلمية

تقدم الدراسة إضافة علمية من خلال:

- الجمع بين الإطار النظري لمناطق العملة المثلى (Mundell, 1961) والتحول الرقمي النقدي.
- تقديم تصور مبسط قابل للتطبيق دون تعقيد قياسي مفرط.
- معالجة موضوع العملة الرقمية الخليجية من منظور تكاملي يجمع الاقتصاد والنقد والتحول الرقمي.

حدود الدراسة

تقتضي المنهجية العلمية تحديد نطاق الدراسة بدقة، منعًا لأي تعميم غير منضبط، وضمانًا لسلامة الاستنتاجات. وعليه، تلتزم هذه الدراسة بالحدود الآتية:

أولًا: الحدود الموضوعية

تركّز الدراسة على تحليل الجدوى الاقتصادية والمؤسسية لإنشاء عملة رقمية خليجية موحدة قائمة على تقنية البلوكشين، من منظور كفاءة التحويلات المالية والتكامل الاقتصادي.

ولا تتناول الدراسة:

- تصميمًا تقنيًا برمجيًا تفصيليًا للبنية التحتية.
- تحليلًا قياسيًا كميًا معمقًا باستخدام نماذج بيانات فعلية.
- الجوانب السياسية التفصيلية المتعلقة بآليات اتخاذ القرار بين الدول الأعضاء.

كما أن الدراسة لا تقترح استبدال العملات الوطنية القائمة، بل تركز على إمكانية إنشاء عملة رقمية اتحادية تُستخدم كأداة تسوية موحدة داخل الإطار المصرفي الخليجي.

ثانيًا: الحدود الجغرافية

تنحصر الدراسة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظرًا لخصوصية البيئة الاقتصادية والنقدية المشتركة، ولا تمتد نتائجها إلى تكتلات إقليمية أخرى قد تختلف في درجة التقارب الاقتصادي أو البنية المؤسسية.

ثالثًا: الحدود الزمنية

تعتمد الدراسة على المعطيات الراهنة للتحول الرقمي العالمي، وعلى الأدبيات الحديثة المتعلقة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية حتى عام 2023–2024، مع الإشارة إلى أن التطورات التقنية والتنظيمية في هذا المجال متسارعة بطبيعتها، مما قد يستدعي تحديثًا دوريًا للتحليل.

رابعًا: الحدود المنهجية

تعتمد الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا قائمًا على مراجعة الأدبيات العلمية والتقارير الدولية (BIS, 2021؛ IMF, 2022؛ CPMI, 2020)، دون استخدام بيانات ميدانية أو استبيانات أو نماذج قياسية معقدة، وذلك بهدف تقديم تحليل مبسط ومفهوم لصنّاع القرار والباحثين في آن واحد.

وعليه، فإن النتائج تمثل تقديرًا تحليليًا مؤسسًا على منطق اقتصادي ونظري، وليست نتائج تجريبية مستمدة من تطبيق فعلي.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها

تُعرّف المصطلحات الآتية كما وردت في سياق هذه الدراسة، استنادًا إلى الأدبيات العلمية والتقارير الدولية ذات الصلة:

1. العملة الرقمية للبنك المركزي

Central Bank Digital Currency (CBDC)

هي شكل رقمي من أشكال النقد السيادي يصدر مباشرة عن البنك المركزي، ويمثل التزامًا رسميًا عليه، ويُستخدم كوسيلة دفع رقمية معترف بها قانونيًا داخل الدولة أو الاتحاد النقدي (BIS, 2021). وفي سياق هذه الدراسة، يُقصد بها العملة الرقمية الخليجية الموحدة المقترحة.

2. العملة الرقمية الخليجية الموحدة

GCC-CBDC (Gulf Cooperation Council – Central Bank Digital Currency)

عملة رقمية اتحادية مقترحة، تصدر عن إطار مشترك للبنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتُستخدم لتسوية المدفوعات والتحويلات البينية بصورة فورية عبر التطبيقات المصرفية الرسمية.

3. تقنية البلوكشين

Blockchain

سجل رقمي موزع يعتمد على التشفير وآليات تحقق جماعي لتسجيل المعاملات بطريقة غير قابلة للتعديل بعد تثبيتها. وتُستخدم في هذه الدراسة ضمن نموذج بلوكشين مُصرَّح بها (Permissioned Blockchain)، أي شبكة يُسمح بالمشاركة فيها لجهات محددة خاضعة لإشراف تنظيمي (BIS, 2021).

4. التسوية الإجمالية اللحظية

Real-Time Gross Settlement (RTGS)

نظام لتحويل الأموال وتسويتها بشكل فوري وعلى أساس إجمالي دون مقاصة صافية، ويُستخدم عادة في المدفوعات عالية القيمة داخل الدولة (CPMI, 2020).

5. التسوية الفورية العابرة للحدود

عملية إتمام التحويل المالي بين طرفين في دولتين مختلفتين بصورة آنية أو شبه آنية، دون تأخير زمني مرتبط بالمراسلات المصرفية التقليدية.

6. السيادة النقدية الرقمية

قدرة الدولة أو الاتحاد النقدي على إصدار وإدارة عملته الرقمية، والتحكم في بنيتها التحتية للمدفوعات، دون اعتماد مفرط على أنظمة تسوية خارجية (IMF, 2022).

7. مناطق العملة المثلى

Optimal Currency Area (OCA)

إطار نظري صاغه Mundell (1961) يحدد الشروط الاقتصادية التي تجعل من الملائم لمجموعة دول تبني عملة موحدة، استنادًا إلى درجة التكامل التجاري، وتقارب الهياكل الاقتصادية، وقدرتها على امتصاص الصدمات.

8. كلفة السيولة المحتجزة

التكلفة الاقتصادية الناتجة عن تجميد الأموال خلال فترة انتظار التسوية النهائية للمعاملات المالية، وما يترتب على ذلك من فقدان فرص استثمارية أو تكلفة رأسمالية.

9. الحوكمة الاتحادية للعملة الرقمية

الإطار المؤسسي والقانوني الذي ينظم إصدار العملة الرقمية الخليجية وإدارتها، ويحدد صلاحيات البنوك المركزية الأعضاء وآليات اتخاذ القرار المشترك.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولًا: الإطار النظري

1. الأساس النظري لمناطق العملة المثلى

تُعد نظرية مناطق العملة المثلى التي صاغها Mundell (1961) الإطار المرجعي الكلاسيكي لتقييم جدوى إنشاء عملة موحدة بين مجموعة من الدول. وتنطلق النظرية من فرضية أن العملة المشتركة تكون أكثر ملاءمة عندما تتوافر مجموعة من الشروط الهيكلية، من أبرزها: ارتفاع حجم التجارة البينية، تقارب معدلات التضخم والسياسات الاقتصادية، مرونة حركة رأس المال وعوامل الإنتاج، ووجود آليات لتعويض الصدمات الاقتصادية.

وقد وسّع Kenen (1969) الإطار النظري بإبراز أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية في تقليل أثر الصدمات القطاعية، في حين ركّز McKinnon (1963) على درجة الانفتاح التجاري باعتبارها عاملًا يعزز ملاءمة العملة الموحدة.

وفي السياق الخليجي، تُظهر المؤشرات الاقتصادية درجة معتبرة من التقارب النقدي، لا سيما في ظل ارتباط معظم العملات الوطنية بالدولار الأمريكي، إضافة إلى نمو التجارة البينية والاستثمارات المشتركة. ومن ثم، يمكن النظر إلى العملة الرقمية الخليجية الموحدة بوصفها من منظور نظري امتدادًا رقميًا لفكرة الاتحاد النقدي التقليدي، مع اختلاف جوهري يتمثل في كونها تُصمَّم منذ البداية كبنية رقمية اتحادية.

2. التحديات النظرية: الصدمات غير المتماثلة وتباين دورات الأعمال

رغم وجاهة الأساس النظري، تحذر الأدبيات من مخاطر مرتبطة بأي اتحاد نقدي، من أهمها احتمالية تعرض الدول الأعضاء لصدمات اقتصادية غير متماثلة. فقد تتأثر إحدى الدول بصدمة مرتبطة بقطاع معين – كقطاع الطاقة أو العقارات – دون أن تتأثر الدول الأخرى بالدرجة ذاتها، مما يحد من فاعلية السياسة النقدية الموحدة في الاستجابة المثلى لتلك الصدمة.

كما أن تباين دورات الأعمال بين الدول، حتى وإن كان محدودًا، قد يؤدي إلى اختلاف الاحتياجات النقدية من حيث مستويات السيولة أو تشديد السياسة النقدية أو تيسيرها. ويضاف إلى ذلك تحدي التنسيق المالي، إذ إن نجاح أي اتحاد نقدي يتطلب درجة من الانضباط والتكامل في السياسات المالية لتجنب تراكم اختلالات هيكلية قد تنتقل آثارها عبر الحدود.

وعليه، فإن تقييم ملاءمة العملة الرقمية الخليجية الموحدة ينبغي ألا يقتصر على مؤشرات التقارب الحالية، بل يجب أن يأخذ في الاعتبار قدرة النظام المؤسسي على إدارة هذه التحديات النظرية.

3. آليات التخفيف المؤسسي ضمن نموذج GCC-CBDC

لمعالجة هذه المخاطر، يمكن تصميم نموذج العملة الرقمية الخليجية الموحدة في إطار مؤسسي مرن يوازن بين الوحدة التشغيلية والاستقلال النسبي للسياسات الوطنية. فمن الناحية العملية، يمكن إنشاء مجلس نقدي رقمي اتحادي يتولى إدارة قواعد الإصدار والتسوية، مع احتفاظ البنوك المركزية الوطنية بأدوات السياسة النقدية المحلية.

كما يمكن تصميم العملة الرقمية الاتحادية لتعمل أساسًا كطبقة تسوية مشتركة (Settlement Layer) داخل النظام المصرفي، دون أن تستلزم توحيدًا كاملًا للعرض النقدي الوطني، مما يقلل من أثر تباين دورات الأعمال. ويُضاف إلى ذلك وضع آلية تنسيق مالي دوري بين الدول الأعضاء، مدعومة بمؤشرات إنذار مبكر لرصد الصدمات القطاعية، بما يعزز القدرة على الاستجابة الجماعية دون المساس بالاستقرار المحلي.

وبذلك، يُعاد تصور الاتحاد النقدي الرقمي الخليجي بوصفه بنية تسوية اتحادية ذات حوكمة منضبطة، لا كبديل كامل للسياسات النقدية الوطنية، وهو ما يعزز الاستقرار المالي الإقليمي ويحد من المخاطر النظرية المرتبطة بالاتحادات النقدية التقليدية.

وعليه، فإن تطبيق مفهوم العملة الموحدة الرقمية يمكن النظر إليه كتطور حديث لفكرة الاتحاد النقدي التقليدي، ولكن في صيغة رقمية أكثر مرونة.

4. نظرية كفاءة أنظمة الدفع

تشير الأدبيات الحديثة إلى أن كفاءة أنظمة الدفع تؤثر مباشرة على النشاط الاقتصادي، إذ يؤدي خفض زمن التسوية وكلفة التحويل إلى تقليل الاحتكاك المالي وتعزيز تدفق رأس المال (CPMI, 2020).

وتؤكد تقارير صندوق النقد الدولي أن التحسينات في البنية التحتية للمدفوعات يمكن أن تعزز الإنتاجية وتزيد من حجم المعاملات العابرة للحدود (IMF, 2022).

5. الإطار النظري للتحول الرقمي النقدي

يمثل التحول من النقد التقليدي إلى النقد الرقمي مرحلة انتقالية في تطور النظام النقدي. وتشير تقارير بنك التسويات الدولية إلى أن العملات الرقمية للبنوك المركزية قد توفر:

- تسوية فورية ونهائية.
- تقليل مخاطر الطرف المقابل.
- شفافية أكبر في حركة الأموال.
- قابلية برمجة بعض العمليات المالية (BIS, 2021).

ويُعد هذا التحول امتدادًا طبيعيًا لتطور أنظمة الدفع من النقد الورقي إلى الأنظمة الإلكترونية ثم إلى السجلات الموزعة.

من المهم التمييز في أدبيات العملات الرقمية للبنوك المركزية بين نموذجين رئيسين: العملة الرقمية للاستخدام بين البنوك (Wholesale CBDC)، والتي تُستخدم أساسًا كأداة تسوية بين المؤسسات المالية والبنوك المركزية، والعملة الرقمية للاستخدام العام (Retail CBDC)، التي تتيح للأفراد والشركات الاحتفاظ مباشرة بأرصدة رقمية صادرة عن البنك المركزي (BIS, 2021). وفي ضوء طبيعة النظام المصرفي الخليجي واعتبارات الاستقرار المالي، فإن النموذج المقترح في هذه الدراسة أقرب إلى صيغة طبقة تسوية اتحادية مشتركة (Wholesale Settlement Layer) تُستخدم بين البنوك والمؤسسات المالية لتسوية المدفوعات البينية بصورة فورية داخل إطار اتحادي منظم، دون استبدال الودائع المصرفية أو تمكين احتفاظ مباشر واسع النطاق من قبل الأفراد في المرحلة الأولى.

ويتيح هذا التصميم تقليل مخاطر إزاحة الوساطة المصرفية والضغوط السيولية، مع الاحتفاظ بإمكانية التوسع التدريجي لاحقًا نحو نموذج مختلط أو جزئي للاستخدام العام، إذا ما أثبتت التجربة التشغيلية والمؤسسية استقرارها وفعاليتها.

ثانيًا: الدراسات السابقة

1. دراسات العملات الرقمية للبنوك المركزية

أصدر بنك التسويات الدولية (BIS, 2021) وثيقة المبادئ الأساسية لتصميم العملات الرقمية للبنوك المركزية، والتي ركزت على:

- ضرورة الحفاظ على الاستقرار النقدي.
- التكامل مع النظام المصرفي القائم.
- تجنب الإخلال بالوساطة المالية.

كما أشار صندوق النقد الدولي (IMF, 2022) إلى أن العملات الرقمية السيادية قد تسهم في تقليل كلفة المدفوعات العابرة للحدود وتحسين الشفافية.

2. دراسات المدفوعات العابرة للحدود

أوضحت لجنة أنظمة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق المالية (CPMI, 2020) أن التحويلات الدولية تعاني من أربعة تحديات رئيسية:

- البطء.
- التكلفة المرتفعة.
- نقص الشفافية.
- التجزؤ المؤسسي.

وأوصت بتطوير حلول رقمية تعزز التكامل بين الأنظمة الوطنية.

3. دراسات حول الاتحاد النقدي الأوروبي

توفر تجربة اليورو إطارًا مرجعيًا لفهم التحديات المؤسسية للعملة الموحدة. وقد أظهرت الأدبيات أن نجاح العملة المشتركة يتطلب تنسيقًا ماليًا ومؤسسيًا متينًا، إضافة إلى تقارب اقتصادي مستدام.

إلا أن الفارق الجوهري في الحالة الخليجية يتمثل في أن العملة المقترحة رقمية منذ نشأتها، مما يمنحها مرونة هيكلية أعلى مقارنة بالعملات الورقية التقليدية.

ثالثًا: الفجوة البحثية

رغم وفرة الدراسات حول العملات الرقمية للبنوك المركزية عالميًا، فإن الأدبيات تفتقر إلى دراسة متكاملة تركز على:

- إنشاء عملة رقمية اتحادية خاصة بدول مجلس التعاون الخليجي.
- الربط بين نظرية مناطق العملة المثلى والتحول الرقمي النقدي في السياق الخليجي.
- تحليل أثرها على السياحة، والتملك العقاري، والتبادل العلمي داخل الإقليم.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل نظري ومؤسسي متكامل يراعي الخصوصية الاقتصادية الخليجية.

رابعًا: التجارب الخليجية في العملات الرقمية العابرة للحدود والبنية التحتية للمدفوعات

لم يكن التحول الرقمي النقدي في دول مجلس التعاون مجرد توجه نظري، بل شهد بالفعل مبادرات عملية تعكس استعدادًا مؤسسيًا لتبني تقنيات السجلات الموزعة في مجال المدفوعات.

أولًا: مشروع "عابر" (Project Aber)

يُعد مشروع "عابر" تجربة رائدة أطلقتها مؤسسة النقد العربي السعودي (حاليًا البنك المركزي السعودي) والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، بهدف اختبار استخدام عملة رقمية مشتركة للتسويات العابرة للحدود بين البنوك المركزية (Saudi Central Bank, 2022).

وقد أظهرت نتائج المشروع أن:

- تقنية السجلات الموزعة يمكن أن تحقق تسوية فورية وآمنة بين دولتين.
- البلوكشين المُصرَّح بها مناسبة للبيئات المصرفية المنظمة.
- التعاون الثنائي في المجال النقدي الرقمي قابل للتوسع نحو إطار إقليمي أوسع.

ويمثل مشروع "عابر" سابقة مؤسسية مهمة تؤكد إمكانية تطوير نموذج اتحادي أوسع يشمل جميع دول مجلس التعاون.

ثانيًا: استراتيجيات التحول الرقمي للبنوك المركزية الخليجية

تشير التقارير السنوية للبنوك المركزية الخليجية إلى تسارع ملحوظ في تبني التقنيات المالية (FinTech) وتحديث أنظمة المدفوعات:

- أكد البنك المركزي السعودي في تقاريره الحديثة توجهه نحو تطوير البنية التحتية الرقمية للمدفوعات (Saudi Central Bank, 2023).
- أشار المصرف المركزي الإماراتي إلى إطلاق استراتيجيات لتحديث البنية المالية الرقمية وتعزيز المدفوعات الفورية (United Arab Emirates Central Bank, 2023).
- أبرز مصرف قطر المركزي أهمية التحول الرقمي في استراتيجيته للتقنيات المالية (Qatar Central Bank, 2023).
- أكدت التقارير السنوية للبنك المركزي الكويتي والبنك المركزي البحريني والبنك المركزي العُماني تطوير أنظمة الدفع الوطنية وتعزيز الاستقرار المالي الرقمي (Central Bank of Kuwait, 2023؛ Central Bank of Bahrain, 2023؛ Central Bank of Oman, 2023).

وتُظهر هذه المبادرات أن البيئة الخليجية لا تبدأ من الصفر في مجال العملة الرقمية، بل تمتلك قاعدة تنظيمية وتقنية متقدمة.

ثالثًا: التكامل الإحصائي والتجاري الخليجي

وفقًا لنشرات الأمانة العامة لمجلس التعاون (GCC, 2022)، يشهد الإقليم ارتفاعًا مستمرًا في حجم التجارة البينية والاستثمارات المشتركة، إلى جانب تسارع حركة الأفراد بين الدول الأعضاء.

ويعني ذلك أن:

- الحاجة إلى تسوية مالية فورية ليست افتراضًا نظريًا، بل مطلبًا عمليًا متزايدًا.
- وجود عملة رقمية موحدة سيُسهِّل التعاملات في السياحة، والتملك العقاري، والأنشطة التعليمية العابرة للحدود.

منهجية الدراسة

أولًا: المنهج المتبع

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Approach)، وذلك من خلال:

1. تحليل واقع أنظمة التحويلات المالية البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي.
2. مراجعة الأدبيات العلمية والتقارير الدولية المتعلقة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية (BIS, 2021؛ IMF, 2022؛ CPMI, 2020).
3. توظيف الإطار النظري لمناطق العملة المثلى (Mundell, 1961) لتقييم مدى ملاءمة البيئة الخليجية لإنشاء عملة رقمية موحدة.
4. بناء تصور مؤسسي مبسط لعملة رقمية اتحادية قابلة للتطبيق ضمن النظام المصرفي الخليجي.

وقد تم اختيار هذا المنهج نظرًا لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى تقديم تحليل استراتيجي ومؤسسي قابل للفهم من قبل صناع القرار، دون اللجوء إلى نماذج قياسية معقدة قد تُضعف قابلية القراءة أو تُقيّد النقاش في حدود بيانات قد لا تكون متاحة بصورة كاملة.

ثانيًا: مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على نوعين من المصادر:

1. مصادر أولية غير مباشرة

وتتمثل في الوثائق الرسمية الصادرة عن:

- بنك التسويات الدولية (BIS).
- صندوق النقد الدولي (IMF).
- لجنة أنظمة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق المالية (CPMI).

وهي مصادر مؤسسية موثوقة تُعد مرجعًا عالميًا في موضوع العملات الرقمية وأنظمة الدفع.

2. مصادر ثانوية

وتشمل:

- الدراسات الأكاديمية المتعلقة بنظرية مناطق العملة المثلى.
- الأدبيات الحديثة حول التحول الرقمي النقدي.
- تحليلات اقتصادية حول كفاءة أنظمة المدفوعات العابرة للحدود.

ثالثًا: خطوات التحليل

تمت الدراسة عبر المراحل الآتية:

1. تشخيص واقع التحويلات المالية البينية والتحديات المرتبطة بها.
2. تحليل الأساس النظري لإنشاء عملة موحدة رقمية.
3. استعراض التجارب الدولية ذات الصلة.
4. بناء تصور مؤسسي وتقني مبسط لعملة رقمية خليجية موحدة.
5. تحليل الآثار الاقتصادية المتوقعة على التجارة والاستثمار والسيولة.

رابعًا: مبررات اختيار المنهج

يُعد المنهج الوصفي التحليلي مناسبًا في هذه المرحلة لعدة أسباب:

- غياب تطبيق فعلي للعملة الرقمية الخليجية حتى الآن.
- طبيعة الدراسة الاستشرافية التي تركز على تصميم السياسات.
- الرغبة في تقديم دراسة قابلة للفهم لصناع القرار والباحثين غير المتخصصين في النماذج القياسية المتقدمة.

كما أن العديد من الدراسات الأولية حول العملات الرقمية للبنوك المركزية اعتمدت مقاربات تحليلية قبل الانتقال إلى النماذج التجريبية، نظرًا لطبيعة الموضوع المتطورة تقنيًا (BIS, 2021).

خامسًا: حدود المنهج

نظرًا لاعتماد الدراسة على تحليل نظري ومؤسسي دون بيانات ميدانية أو تجريبية، فإن النتائج تمثل تقديرات تحليلية مدعومة بالأدبيات، وليست قياسات كمية مباشرة لتجربة تطبيقية.

أداة الدراسة

نظرًا لاعتماد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة الأدبيات العلمية والتقارير الدولية، فإنها لا تستخدم أداة ميدانية تقليدية مثل الاستبيانات أو المقابلات أو أدوات القياس الإحصائي.

إلا أن أداة الدراسة في هذا السياق تتمثل في:

أولًا: التحليل الوثائقي (Documentary Analysis)

وهو أداة بحثية معترف بها في الدراسات الاقتصادية والمؤسسية، تعتمد على:

- تحليل التقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية.
- دراسة المبادئ الإرشادية المتعلقة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية (BIS, 2021).
- تحليل التوصيات الخاصة بتحسين المدفوعات العابرة للحدود (CPMI, 2020).
- مراجعة الدراسات النظرية المتعلقة بمناطق العملة المثلى (Mundell, 1961).

ويُعد التحليل الوثائقي أداة مناسبة للدراسات الاستشرافية والسياساتية التي تهدف إلى بناء تصور مؤسسي قبل التطبيق العملي.

ثانيًا: أداة التحليل المقارن

اعتمدت الدراسة كذلك على المقارنة النظرية بين نظام التحويل التقليدي القائم والنظام المقترح للعملة الرقمية الخليجية الموحدة، وذلك من حيث:

- زمن التسوية

- كلفة السيولة
- مستوى المخاطر
- كفاءة الاستخدام عبر التطبيقات المصرفية

مبرر عدم استخدام أداة ميدانية

لم تعتمد الدراسة على استبيانات أو مقابلات نظرًا لما يلي:

1. أن المشروع المقترح لم يُطبَّق بعد، وبالتالي لا توجد تجربة ميدانية قابلة للقياس.
2. أن الهدف هو بناء إطار نظري–مؤسسي أولي لصناع القرار.
3. أن الأدبيات الدولية في المرحلة التأسيسية لمشاريع CBDC اعتمدت تحليلات سياساتية مماثلة (BIS, 2021).

وعليه، فإن أداة الدراسة في هذا البحث تقتصر على التحليل الوثائقي المقارن، بوصفه الأداة الأنسب لطبيعة الموضوع.

النتائج والتوصيات والخاتمة

أولًا: النتائج

في ضوء التحليل النظري والمؤسسي المعتمد على أدبيات العملات الرقمية للبنوك المركزية (BIS, 2021) وتوصيات تحسين المدفوعات العابرة للحدود (CPMI, 2020) والإطار النظري لمناطق العملة المثلى (Mundell, 1961)، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1. من حيث كفاءة التحويلات المالية

- تعتمد التحويلات البينية الحالية على أنظمة تسوية وطنية مترابطة، مما يؤدي إلى تأخر زمني قد يمتد من يوم إلى ثلاثة أيام.
- يمكن للعملة الرقمية الخليجية الموحدة، في حال اعتمادها على بلوكشين مُصرَّح بها داخل إطار اتحادي منظم، أن تحقق تسوية شبه فورية وفقًا للتصميم التقني المقترح.
- هذا التحول يُسهم في خفض كلفة السيولة المحتجزة والحد من مخاطر تأخير التسوية.

2. من حيث الأثر الاقتصادي

- يؤدي خفض زمن التحويل وكلفته إلى تعزيز كفاءة رأس المال داخل القطاع المصرفي.
- تسهيل التحويلات الفورية يعزز التجارة البينية والاستثمار العابر للحدود، مع الإقرار بأن أثر كفاءة الدفع يتأثر أيضاً بعوامل هيكلية أخرى كالتشريعات التجارية والسياسات الاستثمارية. ويظل الأثر الكلي مرهونًا بدرجة تكامل السياسات التجارية والضريبية بين الدول الأعضاء.

- وجود عملة رقمية موحدة يُسهّل حركة السياحة والسفر بين دول المجلس، ويبسّط عمليات شراء وتملك العقارات، ويدعم التبادل العلمي وتمويل البعثات الدراسية عبر تطبيقات مصرفية موحدة.

3. من حيث الملاءمة النظرية

- البيئة الخليجية تتمتع بدرجة تقارب نقدي واقتصادي ملحوظة نسبيًا، ما يجعل فكرة العملة الرقمية الموحدة منسجمة مع شروط مناطق العملة المثلى (Mundell, 1961).
- التحول إلى صيغة رقمية منذ البداية قد يمنح مرونة مؤسسية نسبية أعلى مقارنة بتجارب العملات الورقية الموحدة.

4. من حيث السيادة النقدية الرقمية

- إنشاء عملة رقمية خليجية موحدة يعزز التحكم الإقليمي في البنية التحتية للمدفوعات، في سياق التحولات نحو تعددية الأقطاب النقدية عالميًا.
- يقلل الاعتماد على أنظمة تسوية خارجية، بما يتسق مع توصيات صندوق النقد الدولي بشأن السيادة النقدية الرقمية (IMF, 2022).

5. من حيث المخاطر المصرفية والسيبرانية المحتملة

- رغم ما تشير إليه التحليلات من مزايا محتملة للعملة الرقمية الخليجية الموحدة، فإن إدخال عملة رقمية اتحادية قد يثير جملة من المخاطر المصرفية والمالية التي تستدعي المعالجة المؤسسية الدقيقة. ومن أبرز هذه المخاطر ما يُعرف بمخاطر إزاحة الوساطة المصرفية (Disintermediation Risk)، والتي تتمثل في احتمال انتقال جزء من الودائع المصرفية التقليدية إلى العملة الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، خاصة في حال تمكين الأفراد من الاحتفاظ بها بصورة مباشرة. وقد يؤدي هذا التحول إلى تقليص قاعدة الودائع لدى البنوك التجارية، مما قد يؤثر في قدرتها على الإقراض ويعيد تشكيل هيكل الوساطة المالية داخل النظام المصرفي.
- كما يبرز خطر التحول المفاجئ للودائع خلال فترات عدم اليقين المالي، حيث قد يسعى المودعون إلى تحويل أرصدتهم بسرعة إلى العملة الرقمية الاتحادية بوصفها أصلًا أكثر أمانًا، وهو ما قد يزيد من حدة الضغوط السيولية على البنوك التجارية في أوقات الأزمات. وتشير الأدبيات المتعلقة بتصميم العملات الرقمية للبنوك المركزية إلى ضرورة وضع حدود قصوى للأرصدة أو اعتماد نموذج توزيع غير مباشر عبر البنوك التجارية لتخفيف هذه المخاطر (BIS, 2021).
- إضافة إلى ذلك، تبرز المخاطر السيبرانية بوصفها تحديًا جوهريًا في أي بنية دفع رقمية اتحادية. فتعرض البنية التحتية الرقمية لهجمات إلكترونية أو أعطال تقنية واسعة النطاق قد يؤثر على الثقة في النظام المالي الإقليمي بأكمله. وعليه، فإن تصميم العملة الرقمية الخليجية ينبغي أن يعتمد معايير أمن سيبراني متقدمة، ونظم نسخ احتياطي متعددة الطبقات، وبروتوكولات استجابة سريعة للطوارئ، بما يضمن استمرارية التشغيل وسلامة البيانات.
- من ثم، فإن تحقيق التوازن بين الكفاءة التشغيلية والاستقرار المالي يمثل شرطًا أساسيًا لنجاح المشروع، ويقتضي تصميمًا حذرًا يحافظ على دور البنوك التجارية في الوساطة المالية، ويعزز متانة البنية التحتية الرقمية على المستوى الإقليمي.

- كما يمكن اعتماد نموذج توزيع غير مباشر (Two-tier model) تُدار فيه المحافظ الرقمية عبر البنوك التجارية، بما يحافظ على دورها في الوساطة المالية.

ثانيًا: التوصيات

استنادًا إلى النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

1. إطلاق برنامج تجريبي مرحلي (Pilot Program)

تقوم البنوك المركزية الخليجية بإطلاق تجربة محدودة النطاق للعملة الرقمية الاتحادية داخل بيئة تنظيمية تجريبية (Regulatory Sandbox) لمدة زمنية محددة.

2. إنشاء مجلس نقدي رقمي اتحادي يتولى:

- الإشراف على الإصدار
- وضع سياسات الحوكمة
- إدارة المخاطر
- التنسيق بين البنوك المركزية الأعضاء

3. اعتماد نموذج بلوكشين مُصرَّح بها يضمن:

- الامتثال التنظيمي
- الخصوصية
- سرعة التسوية
- التكامل مع الأنظمة المصرفية القائمة

4. تطوير إطار قانوني اتحادي واضح ينظم:

- آلية الإصدار
- حدود الاستخدام
- مسؤوليات البنوك المركزية
- إدارة الأزمات المالية المحتملة

5. تعزيز الوعي المجتمعي والمؤسسي

إطلاق برامج توعوية حول طبيعة العملة الرقمية وآليات استخدامها عبر التطبيقات المصرفية الرسمية، لضمان قبول مجتمعي واسع.

ثالثًا: الخاتمة

تشير التحليلات النظرية والمؤسسية إلى احتمال توافر جدوى اقتصادية ومؤسسية لإنشاء عملة رقمية خليجية موحدة، في ضوء مؤشرات التقارب النقدي وتطور البنية الرقمية، مع بقاء نجاح المشروع مشروطًا بسلامة التصميم المؤسسي والتدرج المرحلي في التطبيق. كما يُظهر كلٌّ من توافر مقومات التقارب النقدي والتحليل المؤسسي إمكانية تصميم إطار اتحادي منظم يحافظ على الاستقرار النقدي، فيما يشير التحليل الاقتصادي إلى قدرة العملة الرقمية على تسريع التحويلات، وخفض الكلفة، وتعزيز التجارة والاستثمار.

إن العملة الرقمية الخليجية الموحدة لا ينبغي النظر إليها كبديل فوري للعملات الوطنية، بل كأداة تسوية اتحادية رقمية تدعم التكامل المالي وتواكب التحول الرقمي العالمي. ويتوقف نجاح هذا المشروع على التدرج في التطبيق، والحوكمة الرشيدة، والتنسيق النقدي المستدام بين الدول الأعضاء.

قائمة المراجع النهائية APA:

Bank for International Settlements. (2021). Central bank digital currencies: Foundational principles and core features. BIS.

Central Bank of Bahrain. (2023). Annual report 2022. Manama, Bahrain.

Central Bank of Kuwait. (2023). Financial stability report 2022. Kuwait City, Kuwait.

Central Bank of Oman. (2023). Annual report 2022. Muscat, Oman.

Committee on Payments and Market Infrastructures. (2020). Enhancing cross-border payments: Building blocks of a global roadmap. Bank for International Settlements.

Gulf Cooperation Council. (2022). Statistical bulletin. GCC Secretariat General.

International Monetary Fund. (2022). Digital money across borders: Macro-financial implications. Washington, DC: IMF.

Kenen, P. B. (1969). The theory of optimum currency areas: An eclectic view. In R. A. Mundell & A. K. Swoboda (Eds.), Monetary problems of the international economy (pp. 41–60). University of Chicago Press.

McKinnon, R. I. (1963). Optimum currency areas. The American Economic Review, 53(4), 717–725.

Mundell, R. A. (1961). A theory of optimum currency areas. The American Economic Review, 51(4), 657–665.

Qatar Central Bank. (2023). FinTech strategy and digital transformation framework. Doha, Qatar.

Saudi Central Bank. (2022). Project Aber report: Cross-border digital currency initiative. Riyadh, Saudi Arabia.

Saudi Central Bank. (2023). Annual report 2022. Riyadh, Saudi Arabia.

United Arab Emirates Central Bank. (2023). Digital currency strategy and financial infrastructure modernization report. Abu Dhabi, UAE.

"Proposed Establishment of a Unified Gulf Digital Currency Based on Blockchain Technology: Toward Reengineering the Gulf Monetary System"

Researcher:

Eng. Zeyad Ahmed Sanad Mohamed BinSanad

Strategic Consultant in Digital Transformation and Information Technology

Abstract:

This study examines the feasibility of establishing a unified Gulf Central Bank Digital Currency (GCC-CBDC) based on a permissioned blockchain architecture, within the framework of a regional digital monetary union among the Gulf Cooperation Council (GCC) member states. Despite the high level of economic integration across the GCC, cross-border financial transfers between member states may currently require one to three business days due to multi-layered settlement systems, leading to liquidity lock-up costs and settlement risks.

Drawing upon (OCA) theory (Mundell, 1961), as well as contemporary literature on central bank digital currencies (BIS, 2021; IMF, 2022), this study adopts a descriptive-analytical methodology to evaluate the institutional, economic, and strategic implications of introducing a GCC-CBDC. The research further incorporates insights from regional initiatives such as Project Aber, which demonstrated the technical feasibility of cross-border digital currency settlement within the Gulf region (Saudi Central Bank, 2022).

The findings indicate that a unified Gulf digital currency could potentially reduce settlement time from days to near-instant settlement, lower cross-border transaction costs, enhance liquidity efficiency, and stimulate intra-GCC trade and investment. In addition, the proposed digital currency would facilitate tourism flows, cross-border real estate transactions, and academic mobility by enabling seamless payments through official banking applications.

The study concludes that a GCC-CBDC represents not merely a technological upgrade, but a strategic step toward strengthening regional monetary sovereignty, enhancing financial infrastructure resilience, and advancing digital economic integration. Successful implementation, however, requires phased deployment, robust federal governance, and a clearly defined legal framework to safeguard monetary stability and national financial autonomy.

Keywords: Blockchain Technology; Cross-Border Transfers; Digital Monetary Sovereignty; Gulf Cooperation Council (GCC); Optimal Currency Area (OCA); Unified Gulf Digital Currency.